



وزارة شؤون المرأة

المرأة الفلسطينية

في المهجر

دائرة الدراسات والسياسات

2006

مقدمة:

إن الوجود الفلسطيني في الشتات خارج أرض الوطن، ارتبط بالظروف السياسية والحروب التي سببها الاحتلال الإسرائيلي. و تعتبر قضية اللاجئين الفلسطينيين من أهم قضايا اللجوء في العالم، وأوسعها انتشاراً. حيث ارتبطت القضية الفلسطينية منذ أحداث النكبة 1948 بقضية عودة اللاجئين والمهجرين. وقد تمسك الفلسطينيون بتعبير " لاجئ" وذلك حرصاً على المحافظة على حق العودة الى الوطن الذي اقتلعوا منه غصباً. وتقدر أعداد اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين بنحو 7 ملايين إنسان، وهذه الأعداد في ازدياد مستمر. فهذا التزايد للفلسطينيين خارج أرض الوطن له تبعات اجتماعية خطيرة. تتأرجح بين أزمة الانتماء والتمسك بالثقافة الفلسطينية من جهة، وأزمة الصراع مع الذات في التعايش ضمن حدود ثقافة مغايرة. وهذا الأمر يختلف بطبيعة الحال حسب ثقافة الجهة المستقبلة للمهاجر/ة.

و وضع الفلسطينيون كونهم عرب ومسلمون في بلاد أوروبا يختلف عن وضعهم في البلاد العربية مثلاً. لكن المشاكل والإرهاصات تتوحد عندما يكون الحديث عن وضع المرأة الفلسطينية المهاجرة التي تجمع بالإضافة الى جميع الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها الأسرة الفلسطينية في المهجر أزمة نوعية كونها أنثى تفرض عليها عزلة اجتماعية واقتصادية وسياسية عن المحيط الذي تعيشه.

ستركز هذه الورقة على أوضاع المرأة الفلسطينية اللاجئة في مخيمات الشتات الفلسطيني، وكذلك المرأة الفلسطينية في بلاد المهجر. إلا أنه من الصعب إحصاء وتتبع جميع الحالات لذلك سنكتفي في مراجعة الدراسات التي تحدثت عن أوضاع النساء في الشتات والمهجر. وقد اعتمدت الورقة مراجعة لأهم الدراسات والتقارير التي تتحدث عن وضع المرأة الفلسطينية في المهجر، ومخيمات الشتات.

تهدف هذه الورقة الى الخروج بتوصيات لاتخاذ في سياسات تضمن تحسين ظروف وأوضاع المرأة الفلسطينية التي اقتضت الظروف السياسية والاقتصادية تواجدتها خارج حدود الوطن سواء كان ذلك في المخيمات الفلسطينية، أو في البلاد الغربية والعربية المضيفة.

أنواع الهجرة التي تعرضت لها المرأة الفلسطينية:

تعد نكبة 1948 وما نتج عنها من تهجير قصري وإقصاء للفلسطينيين، أهم أنواع التهجير الذي تعرض له الرجل والمرأة الفلسطينين على السواء. هذا الذي فرض عليهم العيش في مستوى اقتصادي واجتماعي متدني. سواء كان ذلك في مخيمات الشتات في البلاد العربية المجاورة، أو في مناطق أخرى في أرجاء العالم. وقد كانت المرأة الفلسطينية في هذه العملية عنصر تابع في عملية الهجرة، وليست عنصر أساسي فهي تتبع الأسرة والتي يمثلها الرجل الذي يكون الزوج أو الأب أو غيره. ولا يمكن أن ننكر أن المرأة وبسبب النكبة ظلت تحمل الى جانب الرجل تبعات هذه القضية ما ينيف عن الخمسين عاماً وتشهد على ذلك أرشيفات التاريخ الشفوي التي تم جمعها ورصدها حول عملية التهجير الممنهج التي تعرض لها الشعب الفلسطيني. إلا أن دورها السياسي بقي في الظل، بسبب تبعيتها للرجل وكونها تعيش في مجتمع أبوي.

أما النوع الثاني من الهجرة كان شبه طوعي، واقتصر على الرجال وذلك من أجل تحسين الوضع الاقتصادي وإيجاد فرص عمل خارج الوطن، وهو على مرحلتين:

المرحلة الأولى بدأت منذ أواخر القرن الثامن عشر حيث هاجرت نسبة بسيطة من الفلسطينيين اتجهت الى أمريكا للدراسة والعمل، و أمريكا اللاتينية للعمل والتجارة وهي الهجرة الأقدم قبل النكبة، وكانت المرأة تلحق بالرجل. حيث جرت العادة أن يذهب الرجل لإيجاد فرص عمل وبعد أن يستقر يعود الى أرض الوطن كي يتزوج من أهل بلده أو إحدى قريباته ويأخذها ويعود الى حيث يقيم¹.

المرحلة الثانية من الهجرة الطوعية بدأت خلال فترة الانتداب البريطاني، وتضاعفت بعد أحداث 1948. وتحولت الى هجرة قصيرة بسبب الاحتلال. ومن ثم بعد أن استقرت الأوضاع نوعاً ما وبسبب ما أنتجه الشتات من تدني الوضع المعيشي وتفشي الفقر بسبب فقدان الملكية والمدخرات خاصة لأهل المخيمات، برز نوع آخر من الهجرة في الستينات و السبعينات كانت وجهتها بلدان الخليج العربي من أجل العمل، وركزت على الفئات المتعلمة والعمال المهرة. وهنا شاركت المرأة الفلسطينية بشكل بسيط عن طريق العمل خاصة في قطاع التعليم، حيث توجهت العديد من النساء الفلسطينيات الى الكويت والبحرين والمغرب للعمل كمعلمات لفترة محددة ومن ثم يعدن الى الأراضي الفلسطينية. وقد جاء تهجير الفلسطينيين من أجل العمل، كنوع من المساعدة من قبل الدول العربية ولتخفيف من وطئة الفقر الذي يسببه الاحتلال.

وهكذا تم تصدير النخبة من المجتمع الفلسطيني الى البلدان العربية لأهداف اقتصادية كانت محصلة الشتات الفلسطيني الذي أفرز سوء الأوضاع الاقتصادية في المدن والمخيمات على السواء. وهنا قضية المرأة لم تبرز بشكل خاص بل كانت جزء من معاناة كبيرة شملت المرأة والرجل معاً.

الواقع الديمغرافي للفلسطينيين في الشتات:

¹ تقرير إذاعي صادر عن تلفاز الجزيرة. برنامج " فلسطينيو أمريكا اللاتينية".

بالاستناد الى إحصاءات اللاجئين للعام 2002، التي قدرت أعداد اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين بنحو 7 مليون شخص، أي حوالي ثلاثة أرباع الشعب الفلسطيني². إلا أنه من الصعب التحقق بدقة من أعداد الفلسطينيين الذين يعيشون في أوروبا، لأنهم يصنفون ضمن جنسيات متعددة ضمن لوائح المهاجرين ويقدر عدد الفلسطينيين في أوروبا 191.000 شخص موزعين على ألمانيا، واسكندنافيا، المملكة المتحدة، اسبانيا، فرنسا، اليونان وبلدان أخرى³. في حين نجد أن أعداد الفلسطينيين اللاجئين المسجلين لدى وكالة الغوث الدولية في المناطق الخمس (المخيمات) الأردن وسورية ولبنان، قطاع غزة والضفة الغربية بلغ 4.14 مليون نسمة حسب إحصاءات نهاية عام 2003⁴. بالإضافة الى أعداد أخرى من حملة الجنسيات العربية في الأردن والبلاد العربية الأخرى، وهم الفلسطينيون الذين هاجروا من أجل العمل واستقروا قبل 1967، وتقلدوا مناصب هامة. وبالتالي حصلوا على جنسيات البلاد التي ذهبوا إليها مثل السعودية، أو الأردن.

أوضاع المرأة الفلسطينية في الشتات

واقع المرأة الاقتصادي والاجتماعي

لقد أثر التهجير الذي تعرض له الشعب الفلسطيني منذ 1948 على الواقع الاجتماعي و الاقتصادي للأسر الفلسطينية. ولفهم ذلك لا بد من التعرض الى نبذه عن المتغيرات الاجتماعية التي رافقت عملية التهجير وأثرها على واقع المرأة الاجتماعي. وقد لاحظت الأدبيات أن التحولات الاجتماعية والاقتصادية للأسر الفلسطينية في الخارج ارتبطت بأوضاع الدول التي لجأت إليها. فعند مراجعة العديد من الأدبيات والدراسات الميدانية، والأبحاث السوسولوجية المقارنة، التي بحثت الأوضاع الاجتماعية للاجئين الفلسطينيين وفلسطينيو الشتات، يظهر أن الأجيال التي أنجبت في الخارج، قد تأثرت بهذه التحولات، خاصة فيما يتعلق بالعلاقات الأسرية والعائلية. فمن هذه المتغيرات الاجتماعية العلاقات بين أفراد العائلة، فقد فأصبحت أضعف وذلك بسبب التباعد الجغرافي بين البلدان. خاصة عندما اضطرت العائلات الفلسطينية الى السفر للعمل فضعفت الصلات العائلية بسبب البعد المكاني والانشغال بأعباء المعيشة⁵.

² بديل، المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين. اللاجئون والمهجرون الفلسطينيون، مسح شامل لعام 2002. بيت لحم: مركز بديل، 2003.

³ شبلاق، عباس. الفلسطينيون في أوروبا: اشكاليات الهوية والتكيف. القدس: مركز اللاجئين والشتات -شمل. 2005، ص26

⁴ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. كتاب فلسطين الإحصائي السنوي رقم (5). رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004

⁵ سرحان، باسم. تحولات الأسر الفلسطينية في الشتات. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ص17

كما لاحظت الدراسات تغييراً عملياً على نظام تعدد الزوجات، الذي استبدل بنظام الطلاق والزواج مرة أخرى. كما تراجع نظام الزواج الداخلي وخصوصاً بين الأقارب من الدرجة الأولى. و لم يعد نظام الزواج بعرب آخرين مرفوضاً، في حين لا زال الزواج بغير العرب لا يلقى قبولاً بين أواسط المهاجرين خاصة في أوروبا وأمريكا⁶. وبطبيعة الحال ضعفت السلطة الأبوية على الأسرة، مما أثر على واقع المرأة الاجتماعي بسبب مشاركتها في العمل وفي تحمل أعباء الأسرة⁷.

إن هذه التحولات الاجتماعية عكست أثرها بطبيعة الحال على واقع المرأة الفلسطينية، والذي لا يمكن تجاهله بأن ظروف المرأة تباينت تبعاً لمكان وحالة اللجوء. فلن يخفى عن الجميع الظروف الصحية والاجتماعية والاقتصادية الصعبة التي تعاني منها النساء الفلسطينيات في المخيمات خاصة في لبنان إبان الحرب الأهلية التي خلفت ورائها المزيد من النساء الفقيرات والمعيلات للأسرهن. وهذا امتد أثره حتى اليوم حيث يشير التركيب النوعي للسكان الفلسطينيين في لبنان أنه مجتمع فتي إلا أن عدد النساء هو الأعلى من الذكور، أي أن نسبة الجنس تميل لصالح الإناث عنها للذكور حيث بلغت 99 ذكر لكل مائة أنثى لنفس العام، وذلك حسب إحصاءات العام 2000⁸.

ولا يكاد الوضع يتغير وإنما توجهنا في المخيمات فالمعاناة واحدة. وحتى اليوم وبالرغم من الإجراءات والمساعدات التي تقدمها وكالة الغوث (الانروا) إلا أنها لا تحد من المشاكل إلا اليسير، فما تزال أوضاع المرأة الصحية صعبة وفي تدرج. والسبب في ذلك هو قصر حجم المساعدات أمام الزيادة المطردة لأعداد اللاجئين بسبب الخصوبة المرتفعة حيث تقيد الإحصاءات الرسمية أن معدل الخصوبة لدى النساء في المخيمات تصل الى 3.5 مولود لكل امرأة في الفئة العمرية (25-29)⁹. ويقابل هذه الخصوبة المرتفعة، أوضاع صحية صعبة تعيشها كلاً من المرأة والطفل معاً. ويعد ارتفاع نسب وفيات الأطفال الرضع، والأطفال دون الخامسة، من أهم المؤشرات التي تقيس صحة كل من الأم والطفل. حيث وجد أن معدل وفيات الأطفال الرضع في مخيمات الأردن يصل الى 24.9%، ووفيات الأطفال دون الخامسة 27.4% (بين الأعوام 1994-1998). إلا أن هذه النسب ترتفع في لبنان لتصل الى 32% بين الرضع، 37% للأطفال دون الخامسة. ويعد سوء التغذية والفقر والجهل والظروف البيئية السيئة التي تعيشها المرأة الفلسطينية من أهم الأسباب لذلك¹⁰. وليس قصر حجم مساعدات الانروا هو السبب الوحيد بل السياسات والقوانين التي اتبعتها الدول المضيفة ولا سيما في لبنان وسوريا ساهمت الى حدٍ ليس ببعيد بتدرج أوضاع اللاجئين ولا سيما النساء.

⁶ شبلاق، عباس. الفلسطينيون في أوروبا إشكالية الهوية والتكيف. القدس: مؤسسة الدراسات المقدسية، 2005 ص 18

⁷ نفس المصدر ص 19

⁸ للإحصاء الفلسطيني. كتاب الإحصاء السنوي 2004. / حسب إحصاءات معهد فافو للعلوم الاجتماعية والتطبيقية- الأردن- مسح الهجرة، ص 57

⁹ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. كتاب الإحصاء السنوي 2004. / حسب إحصاءات معهد فافو للعلوم الاجتماعية والتطبيقية- الأردن- مسح

الهجرة، ص 50

¹⁰ نفس المصدر ص 51.

وليس بعيداً عن الأوضاع الصحية الصعبة ظروف المعيشة والوضع الاقتصادي للأسر. حيث تعد مؤشرات الظروف المعيشة مثل الدخل، والمسكن من أهم الدلائل التي تعكس الواقع الاقتصادي للأسر الفلسطينية في المهجر خاصة في مخيمات اللاجئين. حيث تشير الإحصاءات العامة أن 80% من الأسر الفلسطينية في لبنان أفادت بأنها تعاني من فرص عمل سيئة جداً. وأن 50% من الأسر لها مصدر دخل واحد فقط. حيث أن 70% من الأسر تعاني ظروف سكانية غير صحية خاصة في فترة الشتاء¹¹. في حين تعتبر أوضاع الأسر الفلسطينية خارج المخيمات أفضل نوعاً ما بسبب ما يتاح لها من فرص عمل خاصة للفئات المتعلمة والمقيمة في دول الخليج العربي وأمريكا وأوروبا.

وترتبط الظروف المعيشية للفلسطينيين الشتات في فرص العمل المتاحة لهم، حيث أن العمل هو مصدر الدخل الرئيسي. حتى أن العائد لهم لا يكاد يكفي إلا القليل، ولا يسمح لهم بأي محاولة للتطوير الدخل¹². ولفهم واقع المرأة الاقتصادي في المهجر يجب التركيز على واقع قوى العمل والبطالة للأسر الفلسطينية في خارج الوطن خاصة في المخيمات. ففي تقرير وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (UNRWA) تورد نسب عالية من العمال غير المهرة المشاركين في القوى العاملة، ونقص كبير الادخارات وانعدام في شبكات الأمان. وهذا يعكس أن نسبة الفلسطينيين المساهمين في القوى العاملة للدول المضيفة قليلة جداً¹³. وتتركز القوى العاملة الفلسطينية في المخيمات على تقديم مهن خدماتية في مجالات البناء والخدمات العامة كالنظافة العامة (عمال تنظيف)، وبقل تواجدهم في المجالات الإدارية والحرفية. وكثيراً ما خضع الفلسطينيون الى ظروف قانونية صعبة في البلدان المضيفة. ففي لبنان مثلاً يمنع الفلسطينيون من العمل في المؤسسات الحكومية وحصر عملهم في مختلف القطاعات وفق قانون عمل الأجانب ولا يوجد استثناء لهم، بل يخضعون الى ضرورة الحصول على إجازة عمل¹⁴. إن هذه الظروف القاسية في العمل التي يعاني منها فلسطينيون في الشتات خاصة في المخيمات عكست أثرها على فرص النساء في العمل. وبالتالي خلقت ظروف عمل صعبة ومعوقات أمام عمل المرأة، وبطالة مرتفعة بين صفوف النساء الشابات¹⁵.

وقد لاحظت الدراسات وتقارير وكالة الغوث أن نسبة اللاجئين الفلسطينيات العاملات في قطاع الخدمات، تفوق نسبة النساء المشاركات في القوى العاملة للبلد المضيف. وقد يعود ذلك الى توظيف النساء في قطاعات محددة ضمن الخدمات العامة كالصحة والتعليم في داخل المخيمات، ولا يسمح لهن بالعمل خارج حدود المخيم¹⁶. وهذا يفسر ارتفاع معدلات البطالة بين النساء اللاجئين على وجه

¹¹ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. كتاب الإحصاء السنوي 2004. كتاب الإحصاء السنوي- مؤشرات الظروف المعيشية- لبنان ص 113

¹² Martin, Susan. **Refugee Women**. "Towards Greater self-Sufficiency". London: Zed Books, p51

¹³ بديل. المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين. مسح شامل لعام 2002. ص 81

¹⁴ المادة (4) من قانون العمل (باب العقوبات) وبالرغم من التعديلات التي أجريت عليه في المادة (8) لتنظيم عمل الأجانب، مازالت الفرص محدودة أمام الفلسطينيين.

¹⁵ مركز دراسات الشرق الأوسط. مستقبل اللاجئين الفلسطينيين وفلسطيني لشتات ص 365

¹⁶ مركز دراسات الشرق الأوسط. مستقبل اللاجئين الفلسطينيين وفلسطيني لشتات ص 360

الخصوص. ولا غريب إذا علمنا أن معدلات البطالة الخاصة بين الأجيال الشابة في المخيمات تفوق معدلاتها في خارج المخيمات¹⁷. فعلى سبيل المثال تبلغ معدلات البطالة بين الفئات الشابة داخل المخيمات اللاجئين في الأردن 16%، في حين تبلغ البطالة بين النساء لهذه الفئة 30% للعام 2000، في حين تبلغ معدلات البطالة بين النساء في سوريا 37% لنفس العام¹⁸. وبشكل عام تشكل ربات البيوت داخل المخيمات ما نسبته 70% هن خارج القوى العاملة¹⁹.

لهذا كانت النساء هن الأكثر فقراً وبطالة في المجتمع الفلسطيني في الشتات.

وليست الظروف المحيطة بالعمل والفرص المتاحة هي التي تؤثر على مشاركة المرأة في المهجر في العمل بل تلعب القيود الاجتماعية دوراً مهماً على عمل المرأة خارج البيت، خاصة لدى الجاليات العربية في الدول غير العربية. حيث أثبتت الدراسات التي أجريت حديثاً على أوضاع النساء الفلسطينيات في أوروبا من حيث فرص العمل المتاحة، بأن 50% من النساء الراغبات في العمل لا يملكن تصريح عمل، بسبب افتقارهن الى وضع إقامة مضمونة وهو شرط مسبق للحصول على عمل. كما أن فرص اشتراك النساء المتزوجات والمؤهلات للعمل كانت محدودة بسبب المفاهيم الاجتماعية الشرقية لدى الرجل حول أهمية عمل المرأة. فقد ذكرت إحدى المشاركات في الدراسة: "ارغب بالعمل لكن زوجي لا يسمح لي بذلك ويقول لي بأن دور المرأة هو القيام بإدارة منزلها وتنشئة الأطفال"²⁰.

وهكذا نجد بأن المعوقات أمام عمل المرأة الفلسطينية وتطورها في بلاد المهجر عديدة ومتنوعة، ولكنها ترتبط بشكل مباشر في وضع المرأة نفسها ومؤهلاتها التي تسمح لها باقتحام سوق العمل. ونلاحظ التباين بوضوح بين الواقع العملي للمرأة اللاجئة في المخيم عن المرأة غير اللاجئة والمقيمة في البلاد العربية أو في العالم الغربي.

ولكي نفهم الفرص المتاحة أمام المرأة في الشتات لاقتحام سوق العمل الرسمي، يجب التركيز على فرص التعليم العالي المتاحة للنساء الفلسطينيات، إذ أن التعليم هو من أهم الوسائل المؤدية الي تمكين النساء في سوق العمل.

وقد لاحظت الدراسات ارتفاع معدلات الالتحاق بالتعليم الإلزامي لدى الذكور والإناث في مخيمات اللاجئين. وذلك بسبب البرامج التي اتبعتها الوكالة في المخيمات حيث يعد البرنامج التربوي التعليمي الخاص من أضخم البرامج بوكالة الغوث الدولية، إذ يحتل 50% من الميزانية الكلية للوكالة²¹. وبالرغم من ذلك لا زالت هناك أمية، حيث تشير الإحصاءات الرسمية أن معدلات الأمية في المخيمات في لبنان لدى النساء في الفئة العمرية (20-24) 17.8%، وتزداد في الفئة العمرية (25-29) لتشكّل 27.9%²². هذا وبسبب صعوبة الالتحاق بالتعليم الجامعي لدى اللاجئين/ت فإن معدلات الالتحاق في التعليم الجامعي والعالي ما زالت منخفضة خاصة لدى النساء.

17 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي رقم (5)، رام الله: 200 والتطبيقية. إحصاءات العام 2000.

18 نفس المصدر. صادر عن معهد فافو للعلوم الاجتماعية

19 بديل. المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين. اللاجئون والمهجرون الفلسطينيون مسح شامل لعام 2002، ص 86

20 شبلاق، عباس. الفلسطينيون في أوروبا. عن دراسة مونیکا خضور وفادية فضة. واقع اللاجئين في ألمانيا. ص 132

21 بديل.. ص 126

22 الجهاز الإحصاء المركزي. كتاب فلسطين الإحصائي السنوي رقم (5)، 77

كما أن فرص التعليم المهني لتدريب التقني خارج برامج الوكالة هي محدودة أمام الفلسطينيين. كما تقلص معظم برامج التعليم التقني في الوكالة بسبب اعتمادها على التمويل من التبرعات و المساهمين المحليين²³. كما أن برامج التعليم التقني للنساء محدودة جداً وجل البرامج تقدم مهن يعدها المجتمع مهن ذكورية لا مجال للنساء من تعلمها. وانحصرت البرامج التي تقدم للنساء على برامج التوعية الاجتماعية اتجاه حقوق المرأة، بالإضافة الى الظواهر الخاصة بوضعية المرأة الفلسطينية مثل الزواج المبكر، والعنف ضد المرأة والطفل، والإدمان، والتدخين وغيره²⁴.

وهكذا نجد أن انخفاض معدلات التعليم لدى اللاجئين الفلسطينيين بشكل عام، و التعليم العالي عند النساء بشكل خاص في المخيمات، يحد من فرص العمل المتاحة لدى النساء بشكل خاص. أما بالنسبة الى التعليم لدى النساء في المهجر، فقد شهدت الدراسات التي أجريت على مستوى التعليم لدى النساء الفلسطينيات في المهجر خاصة في أوروبا تدني مستوى التعليم. فقد لوحظ أن انخفاض مستوى التعليم لدى الفلسطينيات اللاتي قدمن مهاجرات الى ألمانيا، كذلك اللواتي نشأن وترعرعن في ألمانيا. وهذا بالتالي أثر على فرص العمل المتاحة لهن ومستوى الأجر. فقد أظهرت دراسة أجريت على مستوى التعليم بين النساء لدى الجاليات الفلسطينية في ألمانيا سنة 1999 أن: 13% من نساء العينة هن أميات، 66% منهن أنهين التعليم الأساسي، وأن 10% فقط حصلن على شهادات جامعية²⁵.

ولعل من أهم المشاكل التي تواجه النساء في مجال التعليم في المهجر هو وضعية الإقامة، أي الوضع القانوني، وذلك أن العديد من النساء يأتين الى أوروبا لاحقات بأزواجهن وفي كثير من الأحيان لا يتمتعن بحقوق الإقامة. خاصة وأن الرجل العربي يأتي الى أوروبا ويتزوج بامرأة أجنبية للحصول على الإقامة والجنسية وكثيراً ما يفشل هذا الزواج، ثم يتزوج مرة أخرى بعربية بعقد في بلده أو في بلد إسلامي ويأتي بها الى أوروبا وهنا المرأة الفلسطينية بهذا الوضع غير معترف بها لدى السلطات بأنها زوجة خاصة إذا لم يحصل طلاق مع الزوجة الأجنبية. وبالتالي تكون المرأة غير قادرة على المطالبة في حقوقها خاصة في العمل خاصة في حالة عدم الحصول على تصريح إقامة دائم²⁶.

²³ بديل. ص 128

²⁴ المصدر السابق، بديل. ص 135

²⁵ شبلاق، عباس. الفلسطينيون في أوروبا إشكاليات الهوية والتكيف. القدس: مؤسسة الدراسات المقدسية، 2005. ص 131

²⁶ نفس المصدر ص 133، 134

وهكذا نجد بأن وضعية المرأة الفلسطينية في الشتات اختلفت وتتنوعت حسب حالة اللجوء. ولكن المعوقات بدت واحدة في معظمها وعلى رأسها أن المرأة الفلسطينية وبعد تقديم العديد من التضحيات المستمرة لا تزال تعد في واجهة المجتمع الأضعف والأدنى. ولا تزال تبعيتها الى الرجل مستمرة بالرغم من الجهود العديدة التي بذلت للتغيير الى إن القيم الاجتماعية لا تزال هي الأقوى. ولا نستطيع أن نغفل دور الاحتلال المسبب الوحيد لحالة التشرذم الفلسطينية. وهو أهم معيق أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ولكن وفي ظل الوضع الراهن يجب التركيز على فعاليات الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية خاصة داخل المخيمات كما ويجب تفعيل نشاطات الاتحاد مع الجاليات الفلسطينية في مختلف أقطار العالم، عن طريق ممثلات فلسطين في الخارج.

أهم التوصيات التي خرجت بها الورقة التالي:

1. التواصل مع الكفاءات النسائية في بلاد المهجر والتعرف بهن لاستفادة من خبراتهن وقدرتهن في المجتمع الفلسطيني. من خلال التنسيق مع الجمعيات النسوية خارج الوطن
2. تشكيل رابطة بين المؤسسات النسوية في فلسطين والمؤسسات النسائية الفلسطينية في الشتات، بهدف: معرفة المزيد عن واقع المرأة الفلسطينية الاجتماعي ومشاكلها في الخارج.
3. متابعة قضايا ومشاكل المرأة الفلسطينية في المهجر والشتات عبر توفير خدمات إرشادية، واستشارات قانونية و عبر القنصليات و الممثلات الفلسطينية في الخارج.
4. إيجاد سياسات وطنية تأخذ بعين الاعتبار مشاكل المرأة وقضاياها في المهجر، وذلك بالتنسيق بين وزارة المرأة وبعض الوزارات ذات الصلة مثل(وزارة الشباب والرياضة، أو وزارة العمل) والممثلات الفلسطينية في الخارج بهدف تطوير الفرص النسائية في الخارج ودمجها في الحياة العامة.
5. إيجاد آلية تعمل على التنسيق بين الجاليات العربية في أوروبا وأمريكا والعالم العربي بهدف توثيق الصلة ومحاولة دمجهم في قضايا المرأة الفلسطينية و إخراجهم من دائرة العزلة التي تعيشها النساء في المهجر خاصة في البلدان غير العربية.

6. إتخاذ آلية تهسعى الى دفع وتشجيع رؤوس الأموال الفلسطينية والعربية في الخارج في المساهمة في تقليص فقر النساء الفلسطينيات خاصة معيلات الأسر في المخيمات الفلسطينية في لبنان وسوريا والأردن وفي الضفة الغربية وقطاع غزة. وذلك بتوفير فرص عمل عن طريق مساعدتهن على خلق مشاريع صغيرة يمكن الاستفادة منها في البلد المضيف.
7. رفع مستوى المعرفة القانونية و الحقوقية لدى النساء في المهجر وتوفير الدعم لهن في هذا المجال.
8. تشكيل لجان مرأة تابعة للممثلات والسفارات الفلسطينية في الخارج، تهدف الى العمل مع النساء في مختلف القضايا وتمكنهن من المطالبة بحقوقهن في حالة التعرض لإيذاء بالتنسيق مع وزارة شؤون المرأة.
9. تطوير وتعزيز دور الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية في الشتات. وتوفير الموارد اللازمة لمشاريع تأهيل وتدريب النساء في المخيمات. ودعم برامج المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تديرها النساء، حتى يسهم ذلك في تحسين ظروف المرأة المعيشية.
10. التركيز على مشاريع لم الشمل ووحدة الأسر الفلسطينية بالضغط على إسرائيل وإلزامها بتطبيق ما ورد في الاتفاقيات الموقعة مع منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية الخاص بحق العودة ولم الشمل.
11. مطالبة دول الأعضاء في الأمم المتحدة بالتزاماتهم في الاستمرار بتمويل الانروا لتتمكن من تقديم خدمات الصحة والتعليم وتحسينها في مخيمات اللاجئين الى حين العودة.
12. السعي بمختلف الوسائل لتنفيذ القرار الدولي الصادر عن الأمم المتحدة رقم 194 الذي يؤكد حق العودة للاجئين الفلسطينيين.
13. الضغط على الدول المضيفة بخصوص تحسين الظروف القانونية المتعلقة بالحقوق المدنية للاجئين الفلسطينيين مثل حق التنقل وحق العمل والتعليم وغيره.

قائمة المصادر والمراجع:

مصادر من الانترنت:

1. مركز المعلومات الوطني الفلسطيني. " المرأة الفلسطينية الواقع الديمغرافي ..".
WWW.pinc.gov.Arabic women.
2. دراسات وتقارير. " المرأة الفلسطينية خارج الأراضي المحتلة WWW.islamonline.net كُتِب وتقارير:
1. سرحان، باسم. تحولات الأسرة الفلسطينية في الشتات. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، دت.
2. المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين - بديل. مسح شامل لعام 2002. اللاجئون والمهجرون الفلسطينيين. بيت لحم: مركز بديل، 2003.
3. شبلاق، عباس. الفلسطينيون في أوروبا إشكاليات الهوية والتكيف. القدس: مركز الدراسات المقدسية، 2005.
4. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. كتاب فلسطين الإحصائي السنوي رقم (5). رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004.
5. مستقبل اللاجئين الفلسطينيين وفلسطين الشتات. عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2002.
6. Susan, Martin. **Refugee Women** .. London: Zed Books Ltd